



قرارات ونتائج الجلسة السادسة

الأحد ٢٢/١١/٢٠١٥م

دور الانعقاد العادي الثاني - الفصل التشريعي الرابع

البند الأول:

تلاوة أسماء الأعضاء المعتذرين، والغائبين عن الجلسة السابقة

- اعتذر عن عدم حضور الجلسة كل من أصحاب السعادة الأعضاء: جمال محمد فخرو، ودلال جاسم الزايد، وسوسن حاجي تقوي، ونانسي دينا خضوري. ولم يتغيب عن حضور الجلسة السابقة أحد من الأعضاء.

البند الثاني:

التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

- تم التصديق على المضبطة، وأقرت بما أجري عليها من تعديل.

البند الثالث:

الرسائل الواردة

- أخطر المجلس بإحالة مشروع قانون بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار لعام ١٩٧٩م، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤م؛ إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

البند الخامس:

التقرير التكميلي للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بشأن

المواصفات والمقاييس، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٨١) لسنة ٢٠١٣م

- الموافقة على البند ٢ من المادة ١٨ : ١٩ بعد إعادة الترقيم بتعديل اللجنة.
- الموافقة على ما يلي بالتعديل المطروح في الجلسة: (صدر المادة ١٨ : ١٩ بعد إعادة الترقيم، خاتمة المادة ١٨ : ١٩ بعد إعادة الترقيم).
- الموافقة على ما يلي كما جاء من الحكومة: (البند ١٠ من المادة ٣، المادة ١٠، البنود : ١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ من المادة ١٨ : ١٩ بعد إعادة الترقيم).
- الموافقة على المشروع في مجموعه، على أن يؤخذ الرأي النهائي عليه في الجلسة القادمة.

البند السادس:

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بتعديل المادة (٢) من المرسوم

بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٦م بشأن مدققي الحسابات

(المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)

- الموافقة على توصية اللجنة برفض المشروع من حيث المبدأ، وإعادته إلى مجلس النواب لاختلاف المجلسين عليه.

البند السابع:

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص الحساب الختامي لاحتياطي الأجيال

القادمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م

بعد تدقيقه من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية

- الموافقة على توصية اللجنة باعتماد الحساب الختامي المذكور.

البند الثامن:

التقرير التكميلي للجنة المرافق العامة والبيئة بخصوص مشروع قانون في شأن الإسكان

(المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)

- تأجيل مناقشة التقرير المذكور بناءً على طلب الحكومة الموقرة إلى جلسة لاحقة .

إعداد : قسم شؤون الجلسات

إدارة شؤون الجلسات